28 جانفي 2022

ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية يؤدي إلى ارتفاع نفقات الدعم في كل من تونس والجزائر والمغرب

سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء أعلى مستوى له منذ عشر سنوات خلال سنة 2021 رغم تسجيل تراجع طفيف خلال شهر ديسمبر. وحسب ما نشرته المنظمة فإن أسعار الذرة والقمح قد ارتفعت ب 31.3 بالمائة خلال سنة 2021 مقارنة بالمستويات المسجلة لسنة 2020 ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الطلب وتقلص الإمدادات في البلدان الرئيسية المصدرة للقمح[1].

انعكس هذا الارتفاع على تونس والجزائر والمغرب من خلال ارتفاع مؤشر التضخم الغذائي بين شهري جانفي واكتوبر لسنة 2021 حيث ارتفع المؤشر في تونس من 4.9 بالمائة إلى 7.6 بالمائة[2] وفي الجزائر من 3.44 بالمائة إلى 12.32[3] والمغرب من 1- بالمائة إلى 4.5 بالمائة[4].

سعيا منها للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن ارتفعت ميزانية دعم المواد الأساسية بتونس ب41 بالمائة خلال سنة 2021 حسب الميزانية التعديلية لسنة 2021[5] كما ارتفعت ميزانية دعم المواد الأساسية في المغرب حتى شهر سبتمبر ب20 بالمائة مقارنة بما تم رصده في ميزانية2021[6].

كما تنوي كل من تونس والجزائر والمغرب مزيد الترفيع في ميزانية دعم المواد الأساسية خلال سنة 2022 حيث تضمن قانون الميزانية لسنة 2022 لتونس ترفيعا بنسبة 71.4 بالمائة في دعم المواد الأساسية مقارنة بسنة 2021[7] وخصصت الحكومة الجزائرية 1.3 مليار دولار من ميزانيتها لسنة 2022 لدعم الحبوب وهو ما يمثل ارتفاعا ب8 بالمائة مقارنة بسنة 2021[8] و ستخصص المغرب أيضا 1.8 مليار دولار من ميزانية 2022 لدعم المواد الأساسية وهو ما يمثل ارتفاعا ب 12 بالمائة مقارنة ب2021[9].

يجدر الذكر أن الحكومة التونسية أعلنت عن اتخاذ تدابير جديدة قصد مزيد ترشيد دعم المواد الأساسية و التحكم فيها في انتظار إرساء منظومة الدعم المباشر لفائدة الفئات الاجتماعية الهشّة من خلال قانون الميزانية لسنة 2022[10] . كما خصصت الحكومة الجزائرية المادة 118 من قانون المالية لسنة 2022 لتبني سياسة جديدة للدعم من خلال العمل على توجيهه لمستحقيه حيث سيكون الدعم نقدا من خلال دعم مداخيل الأسر بعد تحديد المستوى الذي يجب ابتداء منه دفع هذا الدعم النقدي عوض دعم المواد[11]. حيث تنوي الحكومة الجزائرية المحافظة على دعم كل من الطبقة الضعيفة والمتوسطة[12] أيضا وهو ما يدعو الاتحاد العام التونسي للشغل إلى تبنيه في تونس خلافا لتوصيات صندوق النقد التي يقع تبنيها من قبل الحكومات التونسية التي تدعو إلى توجيه الدعم فقط إلى الفئات الضعيفة[13].

أما بالنسبة إلى الحكومة المغربية, حسب تصريح لرئيس الحكومة, فإنها تؤجل العمل على مراجعة منظومة دعم المواد الأساسية إلى حين استقرار الأسعار العالمية وانتهاء الجائحة الصحية. لكنها في الغالب تتبنى نفس توجهات الحكومة التونسية عبر رفع الدعم تدريجيا وتحرير الأسعار وتعويضه بدعم مباشر للأسر المستحقة كما أوصى به صندوق النقد الدولي[14].

مع اختلاف الملامح الاقتصادية لتونس والجزائر والمغرب إلا أن ثلاثتهم تلتقي في اعتماد دعم المواد الأساسية للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن من خلال دعم المحروقات والزيت والسكر و خاصة القمح حيث يعتبر الخبز مكون أساسي لغذاء سكان شمال إفريقيا حيث تحتل المنطقة المرتبة الأولى عالميا كأكبر مورد للحبوب[15]. شهدت تونس والجزائر والمغرب انتفاضة الخبز على التوالي سنة 1983 و سنة 1986 وسنة 1981 عندما تدخل صندوق النقد الدولي في هذه البلدان لتصحيح الأوضاع الاقتصادية عن طريق برنامج الإصلاح الهيكلي.

تضمن هذا البرنامج برنامج التقويم الفلاحي الذي شجع الفلاحة التصديرية والاهتمام بالمنتوجات ذات القدرة التنافسية في السوق العالمية لجلب المزيد من العملة الصعبة قصد استعادة القدرة على سداد الديون.

أدّت هذه السياسات تدريجيا إلى تخلي فلّاحي شمال إفريقيا عن زراعة القمح مما أدى بدوره إلى عجز هذه الدول عن تحقيق اكتفاءها الذاتي الغذائي والارتهان إلي التوريد والأسعار العالمية المتقلبة إضافة إلى الارتفاع المتواصل لتكاليف دعم القمح منذ تبني السياسات المملات من صندوق النقد الدولي.

بالاستثناء الجزائر التي تعتمد على تصدير المحروقات لتمويل ميزانيتها, أظهرت سياسات صندوق النقد الدولي عدم جدواها فلم تنجح كل من تونس والمغرب في التخلص من ديونها التي ما فتئت تتفاقم إضافة إلى خسارتها قدرتها على تحقيق سيادتها الغذائية وارتهانها لتقلب الأسعار العالمية للحبوب وهو ما يشمل الجزائر أيضا.

انتهاج سياسة جديدة تقطع مع توصيات صندوق النقد الدولي وتدعم الفلاحة المحلية وخاصة زراعة الحبوب تعتبر وسيلة ناجعة لبلدان شمال إفريقيا لتحقيق سيادتها الغذائية والتخفيف من أعباء دعم المواد الأساسية التي ما فتئت ترتفع مع ارتفاع الأسعار العالمية.

1 مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء | حالة الأغذية في العالم | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (fao.org)

2 تونس - التضخم الغذائي | 2007-2021 معطيات | 2022-2024 التوقعات (tradingeconomics.com)

3 الجزائر - التضخم الغذائي | 2010-2021 معطيات | 2022-2024 التوقعات (tradingeconomics.com)

4 المغرب - التضخم الغذائي | 2009-2021 معطيات | 2022-2024 التوقعات (tradingeconomics.com)

5 Des subventions de 3,7 milliards de dinars allouées aux produits de base (leconomistemaghrebin.com)

6 المغرب يقرر رفع الدعم إلى 1.8 مليار دولار في 2022 لمواجهة ارتفاع الأسعار | آخر الأخبار | عربية CNBC (cnbcarabia.com)

7 LF2022 (finances.gov.tn) (pdf)

8 الجزائر تزيد الدعم رغم شح الموارد: تجنب غضب الشارع (alaraby.co.uk)

9 المغرب يقرر رفع الدعم إلى 1.8 مليار دولار في 2022 لمواجهة ارتفاع الأسعار | آخر الأخبار | عربية CNBC (cnbcarabia.com)

10 rapport.pdf (finances.gov.tn)

11 الجزائر.. أسباب ندرة المواد الغذائية ومخاوف من تمدد الاحتجاجات "الخجولة" | الحرة (alhurra.com)

12 Révision des subventions sociales: orienter les fonds vers les classes à faible et moyen revenu (aps.dz)

13 اتحاد الشغل يرفض تدخل الخارج بتونس.. وإصلاح تقوده حكومة بودن (alarabiya.net)

14 رفع الدعم يضع حكومة المغرب أمام اختبار صعب... ما التبعات الاقتصادية - 08.01.2022, سبوتنيك عربي (sputniknews.com)

15 Withering Crops to Make North Africa World's Top Wheat Importer - BNN Bloomberg